الشركة تدعم التنافسية بتوفير منتجاتها للمستهلك المحلي

الرومي : 3500 سلعة توفرها «هوت باك» لمتسوقيها في الكويت

فهد الرومي متحدثا للصحافيين

جانب من قص شريط الافتتاح

دشنت شركة « هوت باك » العلامة التجارية البارزة عالميا في تجارة المواد الإستهلاكية معرضها الاول والرئيسي في السوق الكويتي بمنطقة الشويخ كخطوة اولى من خطط الشركة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط .

وقال رئيس مجلس الادارة في الشركة فهد الرومي أن الاستراتيجية التي تعتمد عليها شركته تهدف لإضافة نحو 3500 سلعة من منتجات الشركة العالمية للمواد الاستهلاكية الى السوق الكويتي،مؤكدا على قدرة «هوت باك» على تعزيز المنافسة المتميزة،نظرا لما يتمتع به السوق المحلي من نزاهه وتنافسية عالية وقوة شرائية بين كافة الشركات والمنتجات محليا.

وأضاف الرومي في تصريحات صحافية على هامش إفتتاح معرضها الاول بالكويت ان «هوت باك» تعد واحدة من العلامة المميزة عالمية متخصصة في تجارة الجملة و التجزئية للمواد الإستهلاكية المتخصصة والمطابقة للمواصفات والشروط العالمية للبيئة ،موضحا أن «هوت باك » انطلقت منذ العام 1995 وتمتلك العلامة التجارية فروعا في 50 دولة حول العالم . ولفت الى ان تواجد هذه العلامة الشهيرة في الكويت جاءت لتلبي حاجة المستهلك الكويتي كما وتمثل قيمة مضافة للإقتصاد المحلي ،حيث أن منتجات» هوت باك «يستخدمها المستهلك بشكل يومي» مؤكدا على حرص الشركة كعلامة تجارية عالمية بارزة في الوطن العربي على توفير افضل المنتجات للمستهلك وبما يتوافق شروط ومعايير الصحة والسلامة والبيئية ،مشيرا الى أنها يميز «هوت باك» تصنيعها لكافة منتجاتها في مصانعها الخاصة دون الحاجة لمصانع أو شركات زميلة . وقال الرومي ان السوق الكويتي يعد من الاسواق الاستهلاكية الواعدة في منطقة الخليج ،متوقعا تحقيق حصة سوقية و نسب نمو متميزه خلال الفترة القادمة، لافتا الى ان « هوت باك » لديها خطط للتوسع المحلي والاقليمي وذلك وفق خططها المستقبلية وذلك في ضوء تحقيق الفرصة المتاحة لذلك التوسع .

وشدد الرومي على ان الشركة تعمل وفق خطط إستراتيجية طويلة المدي لتوفير افضل منتجات للمواد الاستهلاكية بصورة عصرية وشكل مختلف و ليست تقليدية ،بما يتوافق متطلبات المستهلكين بكافة شرائحهم ،مؤكدا ان تلك الخطط تضع الشركة تحت ضغط الاستمرار في تقديم المنتجات المتميزة ،منوها الى الشركة لديها تعاملات مع 350 فرع بقطاع الجمعيات التعاونية والشركات الكبري والمطاعم . وأشار الرومي إلى أن قطاع المواد الغذائية ومتطلباته يعد أحد أهم القطاعات الرئيسية التي تحتاجها الكويت للإنتقال بالإقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة تساعد الحكومة ومراكز القرار على تحقيق خططها المالية والاقتصادية والتنموية بعيدة المدي ،مضيفا ان الصناعة الغذائية تعد من ابرز الصناعات الرئيسية التي تحتاجها الكويت . وأكد أن سوق المواد الغذائية يعد من الأسواق المتكاملة الذي يعمل على ترويج المنتجات بشكل تنافسي واسعار متميزة ، مشددا على ان جميع الدول تولي اهتماما خاصا و بالغا بالصناعات الغذائية ومتطلباتها والماركات العالمية ذات الجودة التي بدورها تعمل على تعزيز السوق التجاري والتنافسي لتلك الصناعة في الكويت.

بنك الخليج يحتفل بموظفيه خلال الحفل السنوي لمعهد الدراسات المصرفية

سلمى الحجاج

احتفل بنك الخليج بموظفيه الذين اجتازوا البرامج التدريبية التي عقدها معهد الدراسات المصرفية هذا العام، وذلك في حفل تخريج نظمه المركز تقديرًا لجهود موظفي القطاع المصرفي المشاركين. وخلال الحفل، الذي أقيم في غرفة تجارة وصناعة الكويت، تم تكريم 28 موظفًا من بنك الخليج ممن أتموا بنجاح برامج تدريبية مصرفية خلال عامي 2018-2019. وقد رعى الحفل معالي محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، الدكتور محمد الهاشل، ومدير عام المعهد، الدكتور يعقوب الرفاعي، ورئيسة قسم التدريب، السيدة سهى العوضي.

ومنح معهد الدراسات المصرفية العديد من الشهادات لموظفي بنك الخليج، تقديرًا لاستكمالهم التدريب المطلوب في مجموعة واسعة من البرامج، بما في ذلك شهادة إدارة الائتمان (CCM)، وشهادة مدير فرع مصرف معتمد (CBBM)، وشهادة مساعد مدير فرع مصرف معتمد (CABBM)، وشهادة مدير عمليات معتمد (CBBOM)، وشهادة الإدارة الإستراتيجية (SMPS)، وشهادة أساسيات الموارد البشرية (SHRM).

وفي تعليقها على هذه المناسبة قالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، سلمى الحجاج: «بينما نحتفل بإنجازات بنك الخليج ككل، لا يسعنا إلا أن نحتفل بالإنجازات الشخصية لأعضاء فرقنا كذلك. نفخر بالتزامنا الطويل تجاه كل موظف من موظفينا، ولدينا اقتناع راسخ بضرورة تحقيق إمكاناتنا الكاملة كأفراد، لنتمكن من التفوق كمجموعة. نبارك للزملاء الذين أكملوا بنجاح برامج التدريب التي يقدمها معهد الدراسات المصرفية العريق، ونتمنى لهم مزيدًا من التقدم الوظيفي والنجاح في المستقبل.»

البنك التجاري يعلن الفائز في سحب حساب النجمة الأسبوعي

قام البنك التجاري بإجراء السحب الأسبوعي على «حساب النجمة» وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة أنعام الفضلي.

وقد كانت جائزة الـ5.000 من نصيب

زهرد فالح الخالدي - جائزة بقيمة /5.000- دينار كويتي

و أوضح البنك أن جوائز حساب النجمة أصبحت مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، وتتضمن السحوبات جائزة أسبوعية بقيمة 5.000 د.ك، وشهرية بقيمة 20.000 د.ك، وجائزة نصف سنوية وقدرها نصف مليون (500.000) د.ك ، بالإضافة إلى أكبر جائزة في العالم مرتبطة بحساب مصرفي والتي حصل البنك بموجبها على شهادة غينيس للأرقام القياسية والبالغة مليون ونصف (1.500.000 دينار كويتي).

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات والفوز بالجوائز القيمة، كشف البنك أنه يمكن فتح حساب النجمة فقط بإيداع 100 دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500 دينار لدخول جميع السحوبات على كافة الجوائز التي يقدمها الحساب. وبالنسبة لفرص الفوز فإنه كل ما زاد المبلغ المحتفظ في الحساب زادت فرص فوز العميل حيث أن كل 25 دينار توفر فرصة واحدة للفوز، فضلا عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب و كذلك الحصول على كافة الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

ومن المعروف أنه يمكن للعملاء التواصل مع البنك عن طريق خدمة الفيديو المباشر عبر تطبيق التجاري CBK Mobile أو الاتصال بخدمة العملاء على 1888225 أو زيارة موقع البنك www.cbk.com، وكذلك بإمكانهم زيارة أقرب فرع للتجاري وسوف يكون موظفو التجاري في خدمتهم وعلى استعداد تام للإجابة عن كافة استفساراتهم. كما أن صفحات التجاري على جميع مواقع التواصل الاجتماعي توفر للجمهور كافة التفاصيل المرتبطة بآخر العروض والخدمات التي يقدمها البنك.

غوبالاني : توقعات بانتعاش النمو للقطاع غير النفطي في ظل استمرار التنويع الاقتصادي

هازيلا غوبالاني

أظهر استطلاع شمل نحو 440 من كبار خبراء المحاسبة حول الظروف الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا انتعاشاً في الثقة خلال الربع الأخير. ومن المرجح أن يأتي انتعاش النمو بالدرجة الأولى من القطاع غير النفطي في ظل استمرار التنويع الاقتصادي.

وتشير الاستنتاجات، التي وردت بالتفصيل في استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية (GECS) الذي نشرته مؤخراً جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) بالتعاون مع معهد المحاسبين الإداريين (IMA)، إلى نتائج مشابهة من تدابير الإنفاق الحكومي حيث تبذل بعض الاقتصادات جهوداً أكبر لتعزيز القطاعات غير النفطية من اقتصاداتها، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية.

وقالت فازيلا غوبالاني، رئيس جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) في الشرق الأوسط في معرض تعليقها على هذه الاستنتاجات: «من المرجح أن يأتي انتعاش النمو من القطاع غير النفطي في ظل استمرار التنويع الاقتصادي. ويُتوقع أن تُسهم الإصلاحات في قطاعي الترفيه والسياحة في تعزيز النمو في المملكة العربية السعودية هذا العام. وسجل استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية (GECS) للربع الأخير تحسناً ملحوظاً في الطلبات والثقة بالمقارنة مع الربع الثالث، ما يشير إلى توقعات أفضل. ومن المرجّح أن يُسهم نمو القطاع الخاص غير النفطي في دعم النمو عام 2020، خاصة في ظل انعقاد معرض «إكسبو» الدولي في دبي أواخر هذا العام». هذا وتحظى تقلبات أسعار النفط بتأثير مهيمن على الثقة في منطقة الشرق الأوسط. وشهد الربع الأخير انتعاشاً في الثقة وأسعار النفط على حدّ سواء، وانحساراً للمخاطر الجيوسياسية في المنطقة. ويُتوقع أن تتراوح أسعار النفط هذا العام ما بين 60 و70 دولار أمريكي للبرميل الواحد. ويُعد خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمعدلات الفائدة أحد التطورات الإيجابية التي شهدتها الدول ذات سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان والبحرين وقطر). وبلغ إجمالي التخفيضات في معدلات الفائدة بالولايات المتحدة خلال النصف الثاني من العام الماضي ثلاثة أرباع نقطة مئوية وأعقبها مباشرة تخفيضات مماثلة في هذه الدول.

وخلال الربع الأخير، شهدت غالبية مكونات المؤشر الإقليمي انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمتوسطها على المدى الطويل. ويتماشى هذا الانخفاض مع النمو في المنطقة ما بين 1.5 و2 في المائة في عام 2019.

وفي العام الماضي، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية إلى أقل من نصف درجة مئوية وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط وهبوط متوسط أسعاره. وبصفتها أكبر دولة مصدرة للنفط، تقود المملكة العربية السعودية جهود منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في إطار سعيها لتثبيت الأسعار من خلال التحكم بمستويات الإنتاج. ومن المرجح أن يتم خفض إنتاج النفط السعودي مرة أخرى هذا العام مع استمرار هذه الجهود. ولا يتوافر حتى الآن سوى بيانات رسمية محدودة حول النشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019. وعلى الرغم من ذلك، تُشير بيانات الاستطلاع إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي يتراوح بين 1.5 و2 في المائة خلال العام الماضي. وبلغ متوسط مؤشر طلبات استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية (GECS -20 على مدى الفترات الفصلية الأربع من عام 2019، وهو تغيّر طفيف مقارنة بالعام 2019 (-19) حيث بلغ النمو في الإمارات العربية المتحدة رسمياً 1.7 في المائة. ومع ذلك، سيشهد إنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة الذي انخفض بنسبة 7 في المائة العام الماضي، انخفاضاً طفيفاً من جديد عام 2020 بموجب اتفاق «أوبك بلس» الذي تم التوصل إليه في ديسمبر الماضي. واستناداً إلى أحدث مؤشر طلبات استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية (GECS) والتي كانت أعلى من القيم المتوسطة الأخيرة، تبلغ التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام نحو 2 في المائة مدفوعة بالنشاط غير النفطي.

وفي سياق حديثه عن المشهد العالمي، قال مايكل تايلور، كبير الخبراء الاقتصاديين لدى جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA): «لا تزال الكثير من المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي في عام 2020 هي ذاتها التي كانت قائمة عام 2019، بما في ذلك التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي كانت سبباً رئيسياً لتباطؤ النمو العالمي. وعلى الرغم من أنّ التطورات الأخيرة في هذا المجال كانت إيجابية، إلا أنّ مخاطر عودة التصعيد عبر فرض تعريفات جديدة، لا تزال قائمة.

واختتمت فازيلا غوبالاني حديثها، قائلة: «من شأن انخفاض أسعار الفائدة في المنطقة أن يحفّز نمو الائتمان في القطاع الخاص ويساعد في تعزيز اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي. وسيستفيد القطاع العقاري الذي يتمتّع بأهمية متزايدة في العديد من اقتصادات المنطقة، بشكل خاص من انخفاض تكاليف الاقتراض. من المشجع أن مؤشر استطلاع الظروف الاقتصادية العالمية (GECS) في المنطقة الذي يقيس مشاكل الحصول على التمويل يقترب من أدنى مستوى له على مدى ثلاثة أعوام خلال الربع الأخير.